



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا



اتحاد المغرب العربي
الأمانة العامة

التعاون بين اتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع الخبراء عن جدوى آلية التمويل المستقل لاتحاد المغرب العربي

12 حزيران/يونيه 2014
الرباط (المغرب)

تقرير الاجتماع

أولا – هدف الاجتماع

في إطار برنامج العمل متعدد السنوات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي ومذكرة التفاهم التي وقعتها المؤسستان يوم 27 كانون الأول/ديسمبر 2013، نظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي يوم 12 حزيران/يونيه 2014 بالرباط (المملكة المغربية) اجتماع خبراء بشأن جدوى آلية التمويل المستقل لاتحاد المغرب العربي.

وتمثل هدف الاجتماع في '1' إطلاع البلدان الأعضاء على نتائج الدراسة التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و'2' البحث في إمكانات تزويد هذه الجماعة الاقتصادية الإقليمية بوسائل تتناسب مع تطلعاتها ومع ضرورة الارتقاء بها في منظومة التجمعات الاقتصادية في طور التكوين، سواء في أفريقيا أو في العالم.

ثانيا – المشاركة

وترأس هذا الاجتماع كل من السيدة كريمة بونمره بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا والسيد لحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي. وشهد هذا الاجتماع مشاركة خبراء من وزارات الشؤون الخارجية ووزارات المالية لكل من البلدان الخمسة، إضافة إلى المشاركة الفعالة لرؤساء أجهزة اتحاد المغرب العربي وخبراء مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وترد لائحة المشاركين في المرفق 2 لهذا التقرير.

ثالثا – أعمال الاجتماع

جرت أعمال الاجتماع في إطار جلسة رئيسية تطرقت إلى المحاور التالية:

- ✓ الجلسة الافتتاحية، التي تميزت بمدخلتين ركزت على أهمية موضوع تمويل التكامل الإقليمي؛
- ✓ عرض آليات تمويل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الأوروبي ومناقشتها؛
- ✓ عرض ومناقشة الخيارات المتاحة أمام اتحاد المغرب العربي، لاسيما كفاءات وطرق تفعيل الاقتطاع لفائدة الاتحاد؛
- ✓ سيرورة منهجية تنفيذ هذه الآلية.

ويرد جدول أعمال هذا الاجتماع في المرفق 1.

1.3. الجلسة الافتتاحية

استهل الاجتماع بكلمة ترحيبية ألقتها السيدة كريمة بونمرّة بن سلطان، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ثم مداخلة ألقاها بهذه المناسبة السيد لحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

فقد أشارت السيدة المديرّة في كلمتها الترحيبية إلى أن التكامل ليس مجرد مقاربة اختيارية أمام البلدان المغربية. "بل هو ضرورة اقتصادية لإيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة، لاسيما ضيق الأسواق الوطنية، والحاجة إلى نمو أكثر استدامة وذي قدرة عالية على توفير فرص الشغل، وتحسين جاذبية الاستثمارات، إلى جانب تخفيف الآثار السلبية للتعددية غير المتوازنة."

وذكرت السيدة بونمرّة بأن أحد الأسباب الرئيسية لتعثر عملية التكامل في أفريقيا يتمثل في ضعف أو عدم انتظام الموارد المعبأة لتحقيق التعاون الإقليمي، مما دفع مؤتمر الوزراء التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب قراره رقم 794 و822، إلى التماس الدعم من المؤسسات القارية -اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي- لفائدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بهدف إنشاء آليات تعبئة موارد أكثر استقلالا وأحسن أداء. وعلى هذا الأساس، وتطبيقا للتوصية رقم 1 الصادرة عن الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون متعدد السنوات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي، أنجز مكتب شمال أفريقيا دراسة استشرافية في هذا الموضوع، باسم اتحاد المغرب العربي.

وواصلت مديرة مكتب شمال أفريقيا مداخلتها بالتركيز على أن تقرير الدراسة المعروض يحل، انطلاقا من تجارب الجماعات الاقتصادية الأفريقية الأخرى، والاتحاد الأوروبي وخصوصيات المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا، مختلف الاختيارات التي يمكن تطبيقها على اتحاد المغرب العربي. وتقرّر الدراسة نظاما جديدا يمكن من بلوغ التغطية المثلى للاحتياجات المالية الحالية والمستقبلية لمشروع التكامل المغربي: الدراسات والتحليل المواضيعية، والمشاريع والبرامج التكاملية، والمقابل الإقليمي للتدابير التي يمولها الشركاء، والصناديق الهيكلية أو صناديق تقويم السوق الإقليمية، وطريقة عمل المؤسسات المجتمعية.

واختتمت المديرّة كلمتها بالتأكيد على استعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها بشمال أفريقيا على مواكبة الإدارات الوطنية في البلدان الأعضاء ومؤسسات اتحاد المغرب العربي في عملية امتلاك نتائج الدراسة، بهدف إعطاء دفعة جديدة لدينامية التكامل المغربي.

أما الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، فقد أشاد بجودة التعاون القائم مع مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وشكر هذا المكتب على الدعم المتواصل الذي يقدمه لعملية التكامل المغربي.

وأشار السيد بن يحيى إلى أن تمويل التكامل يمثل موضوعا جوهريا، لأنه لا يقتصر فقط على الميزانيات التشغيلية، وإنما يشمل أيضا الصناديق الهيكلية وباقي آليات المعادلة اللازمة لتصحيح فوارق التنمية بين بلدان المغرب العربي وضمان الفوائد المنصفة للبلدان الأعضاء في الاتحاد.

وتقدم الأمين العام بشكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على جودة الدراسة المقترحة –والكفيلة بتحفيز الخبراء المشاركين على التفكير، داعيا إياهم إلى توعية إداراتهم بأهمية امتلاك الموارد الخاصة، بما يستجيب لتطلعات الشعوب المغربية، ويساهم في نجاح إنشاء الكيان المغربي.

وختم السيد بن يحيى كلمته مؤكدا على أن انعقاد قمة اتحاد المغرب العربي المرتقبة بحلول نهاية 2014 يمثل موعدا حاسما سيساعد على تعبئة قوى التكامل الإقليمي النشيطة وسيعمل على إحياء دينامية إنشاء الكيان المغربي المتحد.

2.3. عرض آليات تمويل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة

أطلع مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا المشاركين على المحطات البارزة الخاصة بآليات التمويل التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي وبعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في القارة، وعلى طريقة اشتغالها والنتائج المحققة والدروس المستفادة منها.

وفيما يخص التجربة الأوروبية، ركز العرض على تنوع الآليات المعتمدة منذ 1970 وتدبيرها التطوري، وما صاحبه من إحداث الموارد الخاصة التي تسمى الموارد التقليدية (الرسوم الجمركية، والاقطاعات الزراعية، واقتطاعات السكر وعصير الذرة المركز عالي الفركتوز)، ثم إنشاء مورد الضريبة على القيمة المضافة ومورد توازن الدخل القومي الإجمالي.

أما بالنسبة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، فتطرق العرض إلى العناصر التالية:

- تطور إشكالية تمويل التكامل في أفريقيا؛
- المقاربة المفاهيمية لطرق تمويل التكامل الجديدة، إضافة إلى الأهداف المتبعة ومعايير الأداء؛
- النوعية ونتائج التجارب الحالية.

ومكن هذا العرض أيضا من إبراز الطابع العملي ومستوى الأداء الجيد للاقتطاعات المستقلة، التي تنبني على التجميع "الواردات" وتُخصَّص للجماعات الاقتصادية الإقليمية، بدلا من النظام التقليدي لمساهمات البلدان انطلاقا من الميزانية الوطنية. وساهمت تجارب كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سابقا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إضافة إلى الدراسات المنجزة لفائدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في إبراز الامتلاك التدريجي من البلدان الأفريقية ومؤسساتها الإقليمية لمفهوم الرسم شبه الضريبي المخصص لتمويل التكامل الإقليمي.

3.3. تحليل الخيارات المحتملة لشمال أفريقيا

تطرق هذا الجزء من العرض بكل تفصيل وقوة إلى النقاط التالية:

- آفاق وحدود نظام التمويل الحالي الخاص باتحاد المغرب العربي؛
- مختلف الخيارات الممكنة لاتحاد المغرب العربي؛
- جدوى تفعيل اقتطاع مستقل لاتحاد المغرب العربي.

وتم التفكير في سيناريو الاقتطاع الخاص باتحاد المغرب العربي الذي يتأسس على الواردات من جميع جوانبه القانونية والضريبية (الأساس الخاضع للضريبة، والإعفاءات، ونسبة الاقتطاع، ومخطط الاستيفاء، وتوفير المداخل، وتخصيص الموارد، والفائض والعجز، ...)، بغض النظر عن إمكانية اختيار البلدان الأعضاء لأساس ضريبي مرجعي آخر. وأشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهذا الصدد إلى أن بلدان اتحاد المغرب العربي تخصص مجموعة متنوعة من الرسوم شبه الضريبية للهيئات العمومية المستقلة، مما يسهل تكيف الإدارات الوطنية مع الوسيلة المقترحة.

وساهمت المحادثات والمناقشات التي تلت في إبراز الشروحات والتفاصيل التي طلبها خبراء الدول. وتم التركيز خصوصا على ضرورة مراجعة نظام توزيع التكاليف (المنصف) بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، والمستوى المحتمل للموارد القابلة للتعبئة بفضل الآلية المستقلة المقترحة، ونظام الصرف المطبق على تحويل المداخل، والدور الذي تضطلع به الإدارات الوطنية والمجتمعية لتدبيرها (الجمارك و/أو الضرائب، الخزينة، البنك المركزي، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي)، وطريقة الاشتغال في المرحلة الانتقالية وبعد دخول الآلية حيز التنفيذ.

4.3. المنهجية ومقاربة العمل من أجل تنفيذ الاقتطاع المستقل المخصص لاتحاد المغرب العربي

وتطرق الشق الأخير من العرض إلى عناصر منهجية تنفيذ الآلية المقترحة. وتتلخص الدروس المستفادة من العرض ومن النقاش الذي تلاه في العناصر الموالية.

على غرار الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي جربت هذه الوسائل الجديدة، ينبغي أن يسبق عملية التفاوض بشأن هذه الآلية واعتمادها وتنفيذها امتلاك جيد للوسيلة المقترحة على مستوى كل الإدارات أو المؤسسات الوطنية المعنية في جميع البلدان، وامتلاك هدفها، ورهاناتها، ومزاياها وإكراهاتها، وذلك قبل الشروع في المفاوضات الإقليمية.

وستتمثل المراحل الأخرى فيما يلي:

1- المفاوضات بين البلدان الأعضاء، على مستوى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، بشأن مشروع البروتوكول الذي يؤسس للاقتطاع (لجنة الخبراء المخصصة، ولجنة الخبراء النظامية، واللجنة الوزارية للاقتصاد والمالية، ومجلس الوزراء، ومجلس الرئاسة).

2- اعتماد البروتوكول أو الاتفاق وتحديد تاريخ الانطلاق.

3- اعتماد الاقتطاع على مستوى البرلمانات الوطنية في ثلاثة أشكال:

- المصادقة على بروتوكول أو اتفاق اتحاد المغرب العربي؛
- التصويت على قانون خاص مماثل لمحتوى نص اتحاد المغرب العربي، أو
- إدراج بنود الاقتطاع ضمن الباب الثاني (المقتضيات الجبائية الجديدة) من قانون المالية بمثابة الميزانية العامة للدولة.

4- انطلاق الآلية في جميع البلدان الأعضاء، وفق الشروط المحددة في النص التأسيسي.

5- صياغة تقرير سنوي لتقييم تنفيذ هذه الآلية ونتائجها، يُوجّه للأجهزة التقريرية (مجلس الوزراء، ومجلس الرئاسة)، وعند الاقتضاء، تعديل الشروط القانونية والجبائية.

ومع ذلك، يتعين أن تتفادى عملية التفاوض الهفوات التالية، التي من شأنها عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة على الوجه الأكمل:

- تعثر المفاوضات؛
- اعتماد آلية تمويل مستقلة "حسب الطلب"؛

- اعتماد أساس ضريبي و/أو معدل لا يكفل إلا تغطية جزئية للاحتياجات؛
- فوارق ملموسة بين تواريخ انطلاق الآلية من بلد لآخر؛
- تفاوتات واضحة بين النص الأصلي والنصوص التطبيقية الوطنية؛
- غياب أو عدم اكتمال تقارير التقييم السنوية.

رابعا - خلاصة ردود فعل خبراء البلدان الأعضاء¹

ومكّن النقاش بين جميع المشاركين من استقاء ردود الفعل، التي كانت إيجابية في مجملها. وهكذا، رحب ممثل تونس باقتراح الإصلاح واقترح تنظيم حلقة عمل وطنية في كل بلد مغربي يشارك فيها المسؤولون عن الأقسام المعنية من أجل تفسير محتوى الدراسة وتحليل مختلف السيناريوهات.

وعبر ممثل وزارة المالية الجزائري عن اهتمامه بنتيجة هذه الدراسة وشدد على أهمية الإصلاح من أجل تحقيق أفضل فعالية لأجهزة اتحاد المغرب العربي. ومن جهة أخرى، تساءل عن الطريقة التي يتعين بها تطبيق مقترحات الدراسة والكيفية التي سيتم اتباعها داخل مؤسسات اتحاد المغرب العربي حتى يتم اعتماد هذه الاقتراحات. أما زميله سفير الجزائر بالرباط فقد أشار إلى ضرورة توافق إصلاح نظام التمويل مع إصلاح وضع الاتحاد وطريقة اشتغاله، إضافة إلى اختصاصات الأمانة العامة.

وعبرت ممثلة موريتانيا عن اهتمامها الشديد بمقترحات الإصلاح وثمنت الأفكار المقترحة، لاسيما الإنصاف على مستوى المشاركة المالية لكل بلد. وأعربت أيضا عن استعدادها لدعم فكرة الإصلاح لدى رؤسائها الترابيين.

واعتبرت ممثلة وزارة المالية المغربية بأن هذه المقترحات تكتسي أهمية كبيرة ويتعين التفكير فيها بعمق وأشارت إلى أنها ستحدث بشأنها مع المسؤولين المعنيين داخل الوزارة.

وعبر ممثلو ليبيا أيضا عن اهتمامهم بالدراسة واقترحوا عرضها على رؤسائهم لإطلاعهم عليها وتوعيتهم بشأن منفعتها.

ولم يسجل أي رد فعل مضاد، بل على العكس. فقد عبر ممثلو البلدان الأعضاء الحاضرون في الاجتماع عن شدة اهتمامهم باقتراح الإصلاح الذي تعرضه الدراسة واعتبروا بأن هذه المقترحات تستحق الدراسة والتحليل. مما يبشر باستعداد جميع بلدان اتحاد المغرب العربي على تعميق الموضوع، كما يُقترح تنظيم اجتماعات أخرى على مستوى كل بلد لتمكين المسؤولين المعنيين من التكيف مع الإصلاح وامتلاكه.

¹ تمت صياغة البند 4 من التقرير بناء على معلومات من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

خامسا – نتائج أعمال الاجتماع – سبل المضي قدما

وفي ختام العروض والمناقشات، اتفق خبراء البلدان الأعضاء على العناصر التالية:

- أهمية ووجاهة الموضوع المطروح عن تمويل التكامل المغربي؛
- السياق الجوهري والمنهجي للاقتراح الذي تقدمت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وملاءمته لسياق اتحاد المغرب العربي؛
- ضرورة مواصلة التفكير وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات في الموضوع، لاسيما عبر تنظيم حلقات التوعية الوطنية؛
- التزام الخبراء الحاضرين بتشارك نتائج الدراسة مع إدارة كل واحد منهم؛
- أهمية مراعاة هذه المبادرة كمكون ضمن الإصلاح المؤسسي لاتحاد المغرب العربي؛
- الحاجة إلى الحصول على مواكبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تتبع هذا الملف.

ومن جهة أخرى، اتفق الخبراء على أن الزيادة الملموسة في الموارد المالية للاتحاد سيكون لها الأثر البارز على قدرات هذه المؤسسة ودورها المحوري في تنفيذ وتدبير عملية التكامل، بوجود نطاق عمل ومسؤوليات موسعة. وكغيره من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يتعين على الاتحاد أن يسمح، من جملة أمور أخرى، بإنشاء الصناديق الهيكلية وباقي وسائل المعادلة أو المقاصة، لاسيما بالنسبة للبلدان التي قد تتعرض لمخاطر كبيرة من حيث فقدان الربح الناشئ، بالنظر لتحرير التجارة البينية المغربية. وتعتمد استمرارية عملية التكامل وفعاليتها بشكل مباشر على التوزيع المنصف لتكاليف السوق الإقليمية في طور الإنشاء وأرباحها.

ومن جهة أخرى، تمت توعية الخبراء إلى أهمية الزيادة في مراعاة مبدأ المناصفة في التكفل بالجهود المالية اللازمة لبناء الكيان المغربي، سواء من أجل تحسين مستوى الموارد التي قد يملكها الاتحاد، أو لإيجاد أفضل توازن بين المساهمات المالية وقدرات البلدان الأعضاء على المساهمة.

سادسا – اختتام الاجتماع

ونوه الأمين العام لاتحاد المغرب العربي بالجهود التي ما تفتأ تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما للتكامل الاقتصادي، لاسيما التمويل الذي حصل عليه اتحاد المغرب العربي وعمليات الخبرة التي استفاد منها. وعبر أيضا عن أمله أن تعمل قمة رؤساء الدول المغاربيين -المرتقب انعقادها بنهاية هذا العام- على اتخاذ القرارات الكفيلة بإصلاح وضع الاتحاد على المستوى المؤسسي والمالي.

أما مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد جدد التأكيد على التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمواكبة اتحاد المغرب العربي وجهود التنمية المبذولة وتحقيق التكامل بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

ونوه الطرفان ببعضهما البعض بشأن نتائج الاجتماع وحثا المشاركين على إطلاع إدارة كل واحد منهم على توصيات الاجتماع. وأخيرا، تم الإعلان عن اختتام أعمال الاجتماع.

المرفق 1 برنامج عمل الاجتماع

استقبال المشاركين وتسجيلهم	9:00-8:30
مداخلة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي مداخلة مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا	9:20-9:00
عرض آليات تمويل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى والاتحاد الأوروبي الصيغ التي يمكن تطبيقها في شمال أفريقيا	10:00-9:20
استراحة شاي	10:30-10:00
تبادل الآراء – المناقشات	12:30-10:30
وجبة الغذاء	14:30-12:30
عناصر المنهجية	16:30-14:30
خلاصة المناقشات – التوصيات	
اختتام الاجتماع	17:00-16:30

المرفق 2
لائحة المشاركين في الاجتماع

ALGERIE/ALGERIA

1. M. Abdelaziz Deliba
Sous-Directeur des Financements
Direction générale de financement des institutions financières régionales
Ministère des Finances
Alger
Tél : +(213) 21 59 51 18 213 +213 661 54 21 93 ou +213553742443
Fax : +(213) 21 59 51 25
Email: abdelaziz.beliba@mf.gov.dz, abdelazizdeliba@gmail.com
2. M. Abdenour Gougam
Secrétaire des affaires étrangères
Direction Générale Afrique
Ministère des affaires étrangères
Alger
Tél : +213 662 12 12 54
Email : abdenour.gougam@gmail.com

LIBYE/LIBYA

3. M. Adnan Ahmed Mohamed Nebaya
Counsellor
Ministry of Foreign Affairs
Tripoli
Tél: +218 21 34093 01/02 - Mobile: +218 92 47 65 735
Fax: +218 21 340 93 01
Email: mmas_fa@yahoo.com
4. M. Sadek Ali Omar Tabtaba
Fonctionnaire
Ministère des Finances
Tripoli
Tél: +218 91 320 23 57 - Fax: +218 21 340 06 63
Email: stabtaba@gmail.com

MAROC/MOROCCO

5. Mme Karima El Harfaoui
Direction du Trésor et des Finances Extérieurs
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat
6. Mme Nissrine El Balghiti
Direction du Trésor et des Finances Extérieurs
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat

MAURITANIE/MAURITANIA

7. Mme Mariem Ada

Directrice adjointe
Direction des Affaires Maghrébines
Ministère délégué auprès du Ministère des affaires étrangères et de la coopération
Nouakchott
Tél : +222 47 37 10 04/+222 22 23 18 22
Email : maryem.mohamedin@gmail.com

TUNISIE/TUNISIA

8. M. Housseim Limen

Chef du département du Monde Arabe et l'Union du Maghreb Arabe
Ministère des affaires étrangères
Tunis
Tél : +216 71 890 382 Ext : 14226 Mobile +216 20 26 03 81
Email : housseml@yahoo.fr

9. M. Hbaieb Fraj

Directeur
Direction Générale du Financement
Ministère des finances
Tunis
Tél : +216 71 567 226 Mobile : +216 22 531 735
Email : hbaieb.fraj@gmail.com

UNION DU MAGHREB ARABE

10. M. Habib Ben Yahia

Secrétaire Général
Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77

11. M. Lahoual Kouider

Expert à la Direction des affaires économiques
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél : +212 537 68 13 71/72 - Fax : +212 537 68 13 77
Email : kouidera12@gmail.com

12. M. Réda El Merini

Directeur des affaires économiques
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél : +212 537 68 13 71/72 - Fax : +212 537 68 13 77

13. M.Tarek Letaief
Directeur
Division de des Affaires Politiques et de l'Information
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77
14. M. Lotfi Sebouai
Directeur
Division de l'Infrastructure
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77
15. M. Ikabrou Ould Mohamed
Directeur
Division des Ressources humaines
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77
16. M. Imed Ben Hadj Hamouda
Chef de Division économique
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72/Mobile : 0661 48 32 97 – Fax : +212 537 68 13 77
Email: imedbenhadjhamouda@gmail.com
17. M. Abuagila Jomaa Shadi
Directeur de la Sécurité alimentaire
Secrétariat Général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA)
Rabat
Tél: +212 537 68 13 71/72 – Fax : +212 537 68 13 77

CORPS DIPLOMATIQUE

18. Mr Mekki Abdelhamid
Conseiller
Chargé de l'Union du Maghreb Arabe
Ambassade de la République algérienne démocratique et populaire
Rabat

CEA-ECA SECRETARIAT

Bureau de la CEA pour l'Afrique du Nord

Avenue Attine, Secteur 3-A5 B.P. 2062 / Hay Ryad, Rabat (Royaume du Maroc) / web:
www.uneca-na.org

Tél : +212 537 71 78 29 - 537 71 56 13 - Fax : +212 537 71 27 02 - Email : srdc-na@uneca.org –

Site WEB: www.uneca.org/sro-na

19. Mme Karima Bounemra Ben Soltane, Directrice
20. M. Nassim Oulmane, Chef régional du Centre des Données
21. M. Abdoul Kane, Chef de Section Initiative Régionale
22. Mme. Houda Mejri, Chargée de la Gouvernance et de l'Information
23. M. Omar Ismael Abdourahman, Chargé des Affaires Sociales
24. Mme. Marieme Bekkaye, Chargée du Développement Durable
25. M. Isidore Kahoui, Economiste, Statisticien
26. M. Aziz Jaid, Economiste Adjoint
27. M. Mohamed Mosseddek, Assistant de Recherches